

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تنظم:

الملتقى الوطني حول:

ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر

المحور الثالث: الصلة بين ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وتصنيف الجامعات وسمعة مؤسسات

التعليم العالي

المدخلة: دور ضمان الجودة في تحصيل الاعتماد الأكاديمي وتحسين مرتبة الجامعة

-الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم نموذجا-

د. محمد بلبية أستاذ محاضر - أ.

جامعة باتنة 01- الحاج لخضر

mohamed.belbia@univ-batna.dz

0672039977

الملخص:

تهدف المدخلة إلى المساهمة في بيان علاقة تطبيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ومدى حصول المؤسسات على الاعتماد الأكاديمي من المؤسسات المختصة في ذلك، بعد تطبيق المعايير المنتقاة والمتفق عليها معها، وكيف يؤثر ذلك على زيادة مرتبة مؤسسات التعليم العالي في العالم.

وخلصت المدخلة إلى أن السبيل لحصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد الأكاديمي هو العمل على تطبيق معايير ضمان الجودة بكل أبعادها، مما يزيد إقبال المهتمين على خدماتها، وارتفاع مداخيلها وتحصيل القيمة المضافة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، ضمان الجودة، الاعتماد الأكاديمي.

المقدمة:

يعتبر التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستهدفة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ورافدا مهما للنمو والتقدم ومجالا للاستثمار في التنمية البشرية، ومصدرا رئيسا لتلبية احتياجات مختلف مؤسسات الأعمال بالقوى العاملة للنهوض بها وتعزيز دورها التنموي، وللتعليم العالي دورا هاما في اقتصاديات الدول من خلال دوره في إعداد وتأهيل قوة العمل علميا وفق احتياجات مؤسسات سوق العمل من التخصصات والمهارات المتطورة والمواكبة للتغيرات المستمرة في مجال أداء المهن والأعمال، ويتحقق هذا الدور في إطار العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، وتعتمد هذه العلاقة على مدى مواءمة مخرجات التعليم كميا ونوعيا لاحتياجات سوق العمل الكمية والنوعية. ونظرا لأهمية تحقيق هذه المواءمة وإيجاد التوازن

لهذه العلاقة فقد انتهجت مختلف دول العالم السياسات والبرامج والأساليب لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وسيظل استمرار هذه الجهود باستمرار التغيرات والتطورات المتسارعة في مجال الأعمال من جهة والزيادة الكمية في مخرجات التعليم العالي من جهة أخرى . وتزداد أهمية تحقيق مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل.

وتشير الدراسات إلى إن مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل تعد أكبر تحديات التعليم العالي لانعكاساتها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تحقيق مستهدفات التنمية، ولذلك فإن عدم تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع وسوق العمل يعد هدرا للطاقات البشرية واستنزاف للموارد وضعف جدوى الاستثمار في التنمية البشرية والتي تنعكس أثارها على التنمية الشاملة.

ومن أهم أساليب تحصيل ضمان الجودة هو الحصول على الاعتماد الأكاديمي من طرف مؤسسات محلية أو دولية معتمدة، مما يسهل لمؤسسات التعليم العالي المسير في طريق واضح مبني على معايير عالمية علمية من أمثال CHEA Council for Higher Education Accreditation والتي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا Accreditation Board for Engineering and Technology ABET في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك.

ولهذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الآتي: كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تطبق معايير ضمان

**الجودة لتحصل الاعتماد الأكاديمي؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية جاءت خطة البحث كالتالي:

**الفرع الأول: الجودة: المفهوم والتطورات**

**الفرع الثاني: ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

**الفرع الثالث: الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي**

### 1- الجودة: لغة، اصطلاحاً

1-1 الجودة لغة، يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جَادَ ومصدره جُودَةً، أو جَوْدَةً بمعنى صار جيداً. ويقال جَادَ العمل فهو جيد، وجمعها جَيَّادٌ أو جَيَّائِدٌ، وجاد الرجل أي أتى بالجيد من قول أو عمل.<sup>1</sup>

والجودة هي الإتقان، والإسلام هو أول من نادى بإتقان العمل كما تدل الآية الكريمة قال تعالى ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [سورة النمل]، وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". من حديث عائشة أخرجه الألباني.<sup>2</sup>

2-1 الجودة في الاصطلاح، هي درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (المستفيد من الخدمة)، أو تلك المتفق عليها معه. وهي تكامل الملامح والخصائص لمُنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعتبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد.<sup>3</sup>

الجودة هي عبارة عن درجة الالتزام بالمعايير العالمية والإجراءات التي تؤدي إلى مخرجات وخدمات تحقق متطلبات الأداء الجيد، وبمعنى آخر هي الوفاء بمتطلبات المستفيد، والجودة الفعلية هي الجودة في الكوادر البشرية لأنها من أهم عوامل التفوق، إضافة للأنظمة والتعليمات بعيداً عن المجاملات والمحسوبيات في التعيينات والترقيات والمهمات.

وعرفها جوران بأنها: "ملائمة السلع والخدمات لاستخدام العملاء، ومطابقتها للمواصفات التي تلي احتياجاتهم وتوقعاتهم". وعرفها فينبايم بأنها: "المجموع الكلي لصفات السلعة أو الخدمة الناتجة عن دراسات التسويق، والهندسة، والتصنيع، والصيانة، أو عن طريق وجود أي سلعة أو خدمة في الاستعمال، والتي ستلقي توقعات الزبون".<sup>4</sup>

### 2- نشأة الجودة

إن النشأة الأولى للجودة كنظام إداري بدأ مع بداية القرن العشرين في القطاع الصناعي الياباني، وبعد النجاح المنقطع النظير، انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الغربية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بتطبيق فلسفة الجودة على منشأتها الصناعية، وامتد بعد ذلك إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية كافة التي تسعى إلى تحسين نوعية إنتاجها وخدماتها، وزيادة الكفاءة والفعالية في الأداء، لتحقيق الهدف الأساس للمنظمة وهو رضا العملاء، ونظراً لأهمية الجودة للفرد والمنشأة والمجتمع، فقد كان الاهتمام بها

<sup>1</sup> فواز التميمي، المرجع نفسه، ص 13.

<sup>2</sup> عبد الراضي حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، القاهرة، ط 01، 2008، ص 01.

<sup>3</sup> أحمد الخطيب، رداح الخطيب، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 01، 2010، ص 37.

<sup>4</sup> فواز التميمي، المرجع السابق، ص 14.

على مر العصور وفي مختلف الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والحضارة الإغريقية والرومانية والصينية والعربية الإسلامية، ومن هذه البدايات استمدت إدارة الجودة المفاهيم والمعايير الحالية التي تحكم نشاطاتها وتطبيقاتها.

أما في الحضارة الإسلامية، فإننا نجد أن الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة تبين لنا أن الإسلام قد أرسى الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قوي متماسك، كما ن الإدارة الإسلامية طبقت العديد من المبادئ الأساسية لنظام إدارة الجودة من خلال ترسيخ المبادئ التالية:

• مبدأ الشورى: يدعو الإسلام على الالتزام بمبدأ الشورى من خلال التشاور مع الأفراد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، للحصول على عمل متقن و ذو جودة عالية لقوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران: 109].

• مبدأ التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع: ويظهر ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ [المائدة: 02].

• مبدأ إتقان العمل واحترامه والإخلاص فيه: فالإسلام يحث المسلم على إتقان عمله لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: 30]. وقوله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" من حديث عائشة أخرجه الألباني.

مبدأ الرقابة: سواء تلك العلوية أم الذاتية، إدارية (رئاسية) أم رقابة خارجية، فهي تسعى للتأكد من أم الأهداف المرسومة والمعايير الموضوعة قد تم تنفيذها وفقاً للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية، لقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 93].<sup>5</sup>

## الفرع الثاني: ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

مؤسسات التعليم العالي اليوم تسعى كلها لأن تكون لها السبق في تطبيق معايير الجودة للحصول على الصدارة في هذا الشأن.

### 1- مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

#### 1-1 ضمان الجودة:

هو عملية مستمرة ونشاط منظم لقياس الجودة طبقاً لمعايير قياسية بغرض تحليل أوجه القصور المكتشفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء ثم قياس الجودة مرة أخرى لتحديد مدى التحسن الذي تحقق بغرض التأكد من الامتثال للمواصفات أو المتطلبات أو المعايير . كما يشمل ضمان الجودة وضع المعايير وإبلاغها وتحديد المؤشرات اللازمة لرصد الأداء والامتثال للمعايير.<sup>6</sup>

<sup>5</sup> فواز التميمي، المرجع السابق، ص 17.

<sup>6</sup> سعيد بن علي العضاوي، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي -دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، العدد (9) - 2012، المجلد الخامس، ص 74.

## 2-1 ضمان الجودة في التعليم العالي: ضمان الجودة في التعليم هو فحص إجرائي نظامي للمستويات الثلاثة،

المدخلات والعمليات والمخرجات.<sup>7</sup>

## 2- خصائص ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

- التحسين المستمر لمخرجات العملية التعليمية؛
- تقديم الخدمات بما يشبع حاجات المستفيد الداخلي والخارجي؛
- توفير أدوات ومعايير لقياس الأداء؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة؛
- تخفيض التكلفة مع تحقيق الأهداف التربوية في الطلب الاجتماعي؛
- التربية عملية مستمرة على طول الحياة؛
- إن النمط القيادي الإداري لا بد أن يكون تشاركياً وفقاً لأراء ديمنج وجوران وغيرهما من منظور إدارة الجودة؛

- إن التفاهم بين العاملين لا بد أن يحظى بالاهتمام مع تطبيق نظرية السيطرة؛
- يجب معاملة جميع العاملين في المؤسسة على أنهم ماهرون في تأدية عملهم؛
- توفير معنويات أفضل لجميع العاملين.<sup>8</sup>

## 3- فوائد ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

- إن ثمرة تطبيق منهج ضمان الجودة لا يقتصر على مخرجات التعليم العالي، بل على سائر النظام الجامعي بما فيه الإدارة وهيئة التدريس والطلبة؛ ومن فوائدها نذكر:
1. زيادة كفاءات الإداريين والمعلمين والعاملين تطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات،

2. الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب التي تنعكس على جوانب شخصياتهم؛

3. زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الأكاديميين والإداريين؛

4. الوفاء بمتطلبات الطلاب والمجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم؛

5. توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين العاملين؛

<sup>7</sup> عماد أبو الرب وآخرون، مرجع سابق، ص343.

<sup>8</sup> أحلام العيثاوي، عمار السامرائي، واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة دراسة حالة -الجامعة الخليجية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، متخصص في مجال جودة التعليم العالي، يعقد دورياً في إحدى جامعات الوطن العربي، وينبثق بكافة هيئاته عن اتحاد الجامعات العربية، ويتخذ من جامعة الزرقاء مقراً دائماً لأمانته العامة، يومي

6. تمكين إدارة الجامعة من حل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً؛

7. رفع مستوى الوعي لدى المستفيدين من خدمات الجامعة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة؛

8. الترابط والتكامل بين جميع الأكاديميين والإداريين في الجامعة والعمل بروح الفريق الواحد؛

9. تطبيق نظام الجودة يمنح الجامعة احتراماً وتقديراً وصورة ذهنية إيجابية؛<sup>9</sup>

10. ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية نتيجة الوضوح وتحديد المسؤوليات بدقة؛

11. الارتقاء بمستوى الطلاب من جميع النواحي البدنية والنفسية والعقلية ؛

12. زيادة كفاءات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية؛

13. زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع؛

14. توفير جو من التفاهم والتعاون بين العاملين بالمؤسسة التعليمية ؛

15. زيادة الوعي والشعور بالانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب والمجتمع المحلي؛

16. الترابط والتكامل بين الإداريين والعاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق؛

17. تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة مزيداً من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.<sup>10</sup>

#### 4- محاور تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي

تعد معرفة محاور الجودة وفهمها أولى الخطوات الرئيسية في تحقيق تطبيق هذه محاور ورغم تعدد تلك المحاور إلا أنه يمكن تحديد أهمها.

1-4 مؤسسات التعليم العالي (الجامعة): الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي؛ وتطلق أخرى على الجامعة وبعض

<sup>9</sup> عماد أبو الرب وآخرون، مرجع سابق، ص 148-149.

<sup>10</sup> محمد فارس، إيهاب الأغا، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أقسام القبول والتسجيل بجامعة القدس المفتوحة (قطاع غزة)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، العدد (9) – 2012، المجلد الخامس، ص 218.

المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. وهذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلطة من بلد لآخر.<sup>1</sup>

**2-4 عضوية هيئة التدريس:** يظهر دور عضو هيئة التدريس في الجهد الذي يقوم به سواء في التدريس أو في البحث العلمي أو في خدمة المجتمع أو في الإدارة أو القيادة الجامعية، أو في كل ما يتعلق بعمله الجامعي مساهماً في تحقيق أهداف الجامعة.<sup>2</sup>

**3-4 الطالب:** فالطالب الجامعي هو مادة التعليم العالي، ومبرر وجوده، حيث تتنوع عبره وحوله العناصر المكونة لعملية التعليم من منهج وتدرّس وإدارة جامعية ومستلزمات فهو معرف وآمال العملية التعليمية.<sup>3</sup>

**4-4 طرق التدريس والبرامج التعليمية:** وتكمن الجودة هنا في التنوع في الاختصاصات الرئيسة والفرعية، الشمولية والعمق في البرنامج، حداثة المحتوى، طريقة تنظيم البرامج ومتطلباتها ومقرراتها، والانسجام بين التنوع في البرامج والأهداف مع سياسة وأهداف الجامعة من جهة أخرى.<sup>4</sup>

**5-4 الإدارة الجامعية:** من المعلوم أن الإدارة الجامعية هي حلقة الوصل بين مكونات النظام الجامعي للطالب والأستاذ والمنهج الدراسي وأن تطويرها يكون من تطوير النظام الجامعي ولذلك حدوث سياسة أمر مهم للإدارة الجامعية في تنفيذ متابعة وتقويم النظام بتفاصيله حيث يقود هذه الإدارة العميد ومعاونيه ورئيس القسم ومقرريه من خلال الضبط الإداري وتحديد المسؤوليات والواجبات.<sup>5</sup>

**الموارد المالية:** إن جودة التعليم تمثل متغيراً تابعاً لقدر التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط، كما أن ضعف التمويل أو سوء استخدام الأموال يؤدي إلى تغيير الخطط و برامج التعليم مما يؤثر على جودة التعليم التي تحتاج غالباً إلى

---

<sup>1</sup> هاشم فوزي دبّاس العبادي وآخرون، إدارة التعليم العالي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009، ص 62.

<sup>2</sup> عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 1431 هـ، 2010م، ص 128.

<sup>3</sup> عباس على العامري، صباح حسن الزبيدي، العملية التدريسية الجامعية في الكليات الأهلية العراقية وتأثير الجودة فيها مستقبلاً، البحث الخامس عشر في كتاب ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 104.

<sup>4</sup> هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثاني، العدد 04، 2009، ص 155.

<sup>5</sup> عباس على العامري، صباح حسن الزبيدي، العملية التدريسية الجامعية في الكليات الأهلية العراقية وتأثير الجودة فيها مستقبلاً، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز وزارة/العراق، البحث الخامس عشر في كتاب ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108-109.

تمويل دائم؛<sup>1</sup> ولا بد لكل مؤسسة تعليم عال من موارد مالية كافية، تمكنها من تحقيق غاياتها وأهدافها، وعلى المؤسسة أن تقدم دليلاً واضحاً على هذه الكفاية.<sup>2</sup>

**الموارد المادية:** تتعدد الإمكانيات المادية في الجامعة من مبان ومكتبات ومعامل ومختبرات وورش، حيث أن مرونة المبنى وقدرته على توفير المرونة المطلوبة بحيث يكون مناسباً للتفاعل بين جميع العناصر في العملية التعليمية التعلمية وقادراً على استيعاب عدد الطلاب، ومدى الفائدة التي توفرها المكتبات من المراجع والكتب والدوريات وغيرها والتجهيزات في المعامل والمختبرات والورش ويجب أن يراعى في المباني التهوية، والإضاءة، والصوت، والمقاعد، والسلامة الصحية.<sup>3</sup>

**تقييم الأداء التعليمي:** يتطلب رفع كفاءة التعليم وجودته، وتحسين أداء كافة عناصر الجودة التي تتكون منها المنظومة التطبيقية، والمتمثلة بصفة أساسية على الطالب، والمعلم والبرامج التعليمية، وطرق تدريسها، وتمويل إدارة الجامعة، وكل ذلك يحتاج بالطبع إلى معايير لتقييم كل العناصر بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها، وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة عليها، مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الأداء.<sup>4</sup>

### الفرع الثالث: الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي

ظهر نظام الاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة في عام 1992م حيث أسندت مسؤوليته إلى مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا وويلز وتقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي تمولها. وفي عام 1995م أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم بحيث تحقق ثلاثة أغراض شملت: تشجيع التحسين والتطوير، وتوفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناء على الأهداف والأغراض كما تحددها كل مؤسسة، وضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم العالي. وفي عام 1997 انتقلت هذه المسؤولية إلى وكالة ضمان جودة التعليم (QAA).<sup>5</sup>

#### أولاً: تعريف الاعتماد الأكاديمي:

هو رتبة أكاديمية أو وضع علمي يمنح للمؤسسة أو لبرنامج علمي مقابل استيفاء المؤسسة معايير وشروط دولية وفق ما يتفق عليه من مؤسسات التقويم التعليمية والتربوية أو جهات الاعتماد ويعد الاعتماد خطوة أساسية نحو التميز في إطار

<sup>1</sup> بوهنة علي سالمي، عبد الجبار، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup> خالد أجمد الصرايرة، ليلى العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2008، ص 30.

<sup>4</sup> عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، مرجع سابق، ص 161.

<sup>5</sup> عبد الوهاب محمد النجار، تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي كوسيلة لضمان جودة التعليم العالي: تطبيق على مؤسسات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 10 - 12 ماي 2011.



توافقها وانسجامها مع المعايير المحددة وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع أقرانها الجامعات.<sup>1</sup>

إن عملية مراجعة الجودة الخارجية المستخدمة في التعليم العالي، لفحص الكليات والجامعات وبرامج التعليم العالي، من أجل ضمان الجودة وتحسينها وبمعنى آخر، الاعتماد صيغة رسمية ومنشورة حول جودة المؤسسة أو البرنامج، يمنح عقب التقويم الدائري القائم على مستويات متفق عليها، وبمعنى آخر، الاعتماد هو منح مكانة أو وضع أو هو نتيجة التقويم، ونجاح الاعتماد يتمخض عنه إنشاء مؤسسة أو برنامج معتمد.

### ثانيا: المعيار في الاعتماد:

هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدرا منشودا م الجودة والتميز.<sup>2</sup>

### ثالثا: نشأة وتطور الاعتماد

ظهر نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم على مختلف مستوياتها في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين الميلادي، كما ظهر في إنجلترا في عام 1992م؛ وهو نظام اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات، وضمان جودة أدائها... ويسند مسئولية تقييم هذه النظم إلى لجان وطنية أو إلى مجالس تمويل التعليم أو إلى وكالات يطلق عليها بوكالات ضمان جودة التعليم QAA وهي هيئات تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي، وتبدأ العملية من داخل كل مؤسسة حيث تقوم بعمل تقييم ذاتي يتبعه عملية تقييم أولي للتقييم الذاتي، ثم زيارة ميدانية للمؤسسة ثم إعداد التقرير النهائي ولدى كل مؤسسة مكتب يسمى " مكتب ضمان الجودة" وهذا يقوم بتنسيق جهود التقييم بها.<sup>3</sup>

### رابعا: المستفيدون من الاعتماد الأكاديمي:

إن تطبيق معايير الاعتماد على مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يحقق الفوائد التالية بالنسبة ل:

#### 1-المواطنين:

- ضمان وجود تقويم خارجي للمؤسسات التعليم العالي أو البرامج الدراسية والتحقق من تماشيها السياسات العامة في مجال التعليم العالي والتعليم المهني؛

<sup>1</sup> خالد الزفري، الجامعات الخاصة نحو تطبيق الاعتمادية الأوروبية ومعوقات الحصول عليها دراسة حالة (الجامعة العربية الدولية - كلية الهندسة المدنية نموذج)، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المؤتمر السنوي الرابع، القاهرة، 02-03 سبتمبر 2012، ص 14.

<sup>2</sup> سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع نفسه، ص 26.

<sup>3</sup> محمد محمد عباس المغربي، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسا التعليم العام، المنتدى الثاني نحو تطوير أداء المعلم، أبريل 2009، كلية التربية الأساسية، <http://www.paaet.edu.kw/old/teacher/PDF>

- تحسين الخدمات المهنية المتاحة للجمهور طالما أن البرامج المعتمدة تعدل متطلباتها وفقا لمتغيرات المعرفة الفنية والممارسات التطبيقية والمقبولة بصفة عامة في مجال المهنة؛
- التعرف على المؤسسات والبرامج التعليمية التي قامت بأنشطة محددة لتحسين نشاطها التعليمي، والنهوض ببرامجها المهنية والتحقق من أنها تقوم بهذه الأعمال بنجاح.

## 2-الطلاب:

- المساعد على قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا عن طريق القبول العام للساعات المقررة والوحدات الدراسية بين المؤسسات المعتمدة عندما يكون أداء الطالب مرضيا ووحدات البرنامج الدراسي المطلوب تحويلها موائمة للمؤسسة التعليمية التي يرغب الطالب في الالتحاق بها؛
- تعزيز سمعة المؤسسة أو البرنامج المعتمد استجابة لاهتمام عامة المواطنين وتقديرهم لمثل هذا الاعتماد.

## 3-مؤسسات التعليم العالي:

- يعتبر الاعتماد حافزا للتقويم الذاتي وتحسين نظام المؤسسة وبرامجها؛
- تطبيق معايير هيئات الاعتماد المقبولة من مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة مما يساعد على منع التجاوزات الخارجية التي تضر بمستوى المؤسسة أو جودة برامجها؛
- تعزيز سمعة مؤسسات التعليم العالي لجلب اهتمام عامة المواطنين.

## 4-المهن:

- أتاحت الفرصة للممارسين للمهنة المشاركة في وضع المتطلبات وشروط الإعداد لدخول المهنة؛
- الإسهام في وحدة المهنة من خلال الجمع بين الممارسين والمدرسين والطلبة في نشاط واحد موجه لتحسين الإعداد المهني والممارسة المهنية.<sup>1</sup>

## خامسا: أنواع الاعتماد الأكاديمي

ينقسم الاعتماد الأكاديمي إلى عموما إلى ثلاثة أقسام نوردتها فيما يلي:

### 1- الاعتماد المؤسسي:

- اعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات انجاز الطلاب والهيئة الأكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية،<sup>2</sup>

### 2- الاعتماد الكلي:

<sup>1</sup> سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص ص 273-275.

<sup>2</sup> سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 272.

وهو إلزامي تقوم به مثل وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي في بريطانيا وهي مستقلة تضع معايير تضمن الجودة في التعليم العالي وتراقب استمرار ضمان تطبيقها وتطويرها، ويلعب دورا شبيها بمجلس اعتماد التعليم العالي في أمريكا والمؤسسة الأوروبية لتطوير الإدارة في أوروبا.<sup>1</sup>

### 3- الاعتماد البرامجي

ويطلق عليه الاعتماد التخصصي ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة،<sup>2</sup> فهو اعتماد وحدات أو برامج فردية، كبرامج الإعداد المهني، بواسطة هيئات الاعتماد البرامج التعليمية، مطابقة المستويات الخاصة بوضع المناهج ومحتويات المقررات الدراسية.<sup>3</sup>

#### سادسا: دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي:

أسهمت عدد من الأمور في زيادة دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي وهي:

- 1- تزايد المستجدات والتحديات التي تواجه التعليم العالي: الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات التعليم العالي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار بالإنسان، كونه رأس المال الأعلى، ومساعدته على امتلاك المهارات، والمعارف اللازمة للتعامل مع هذه المستجدات، والتحديات بأفضل طريقة ممكنة؛
- 2- التحديات العلمية والتقنية الجديدة: والتي فرضت ظهور التعليم الجامعي الإلكتروني، وتزايد استخدام الشبكة العنكبوتية، وظهور المكتبات الرقمية أو المكتبات الإلكترونية (E. Library) وتطور معايير جودة المناهج، والتوجه نحو التكامل في المعرفة، وظهور نظام التعليم عن بعد (Distance Learning)؛
- 3- التحديات السياسية: أدى انفتاح الأنظمة السياسية، وتوجهها نحو الديمقراطية إلى ظهور الديمقراطية في التعليم الجامعي، ودعم استقلال الجامعات، والحريات الأكاديمية فيها، ورعاية حقوق الطلبة؛
- 4- العولمة: حيث فرضت تحديات العولمة تنامي الاهتمام بالتربية الدولية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم؛
- 5- التحديات الاقتصادية: حيث أدى ذلك إلى تطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين التعليم العالي، وقطاعات العمل، والإنتاج، وتبني فكرة الجامعة المنتجة.<sup>4</sup>

#### سابعا: مراحل الاعتماد الأكاديمي

تتم عملية الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي كما يلي:

<sup>1</sup> يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم محمد فوزي، مرجع سابق، ص 112.

<sup>2</sup> سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزبادات، مرجع نفسه، ص 272.

<sup>3</sup> جعفر عبد الله موسى إدريس، أحمد عثمان إبراهيم أحمد، عبد الرحمن بن عبد الله الأخر، مرجع نفسه، ص 51.

<sup>4</sup> عمر محمد عبد الله الخراشة، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الجودة والاعتماد في الكليات التربوية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، 04-05 أبريل 2012.

1. تقوم المؤسسة الراغبة في الحصول على الاعتماد بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل وحسب متطلبات الجهة المانحة للاعتماد، وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية على شكل ملاحق وجداول وبيانات توضح مصداقية الدراسة، كما تحتوي الدراسة الذاتية على التصورات المستقبلية ذات المدى القريب والمتوسط. والتخطيط للتطورات الهامة كأحد المؤشرات الإيجابية لفعاليتها في تطوير ذاتها. وتقدم هذه الدراسة للجهة المانحة للاعتماد لكي تشكل القاعدة والأساس في عملية التقويم؛

2. تقديم طلب من المؤسسة التعليمية إلى هيئة الاعتماد والجودة الشاملة تعبر فيه عن رغبتها في اتخاذ إجراءات الاعتماد؛

3. تزويد هيئة الاعتماد بصورة من دراسة الجدوى التي أجريت عند بداية إنشاء المؤسسة للاسترشاد بها في تقويم أدائها ومن ثم منحها الاعتماد؛

4. تزويد الهيئة بالوثائق اللازمة لاتخاذ قرار الاعتماد؛

5. تكليف فريق من الهيئة بتقويم الدراسة الذاتية ودراسة الوثائق المرفقة واتخاذ قرار بشأن صلاحية المؤسسة لاتخاذ إجراءات الاعتماد؛

6. تشكل هيئة الاعتماد لجنة أو عددا من اللجان المتخصصة للقيام بزيارة ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وإجراء المقابلات الميدانية مع الأساتذة والإداريين والخريجين والاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسة التعليمية، وإعداد اللجنة تقريرها الذي ترفعه لهيئة الاعتماد وتتكون هذه اللجنة عادة من عدد مناسب من المتخصصين والأكاديميين والتربويين من ذوي الخبرة في مجال الاعتماد؛

7. تقوم هيئة الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة ومن لجان الزيارات الميدانية، وتتخذ قرارها على ضوء التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير أو المرجعيات المطلوبة،

8. يحق للمؤسسة أن ترد على تقرير الهيئة منفذة جوانبه ومستدركة بعض الأمور وف ضوء ذلك يجوز للهيئة مراجعة قرارها أو الثبات عليه.<sup>1</sup>

وتظهر متطلبات برامج الاعتماد الأكاديمي بحيث يجب أن تحقق من خلال تأمين مدخلات المتطلبات الآتية في آلية

بناء أي تصميم:

- متطلبات خصائص المنتج التعليمي؛
- متطلبات الجهات المستفيدة؛
- متطلبات المؤسسة التعليمية المحددة في الرؤية والرسالة؛
- متطلبات النظام الإداري؛
- متطلبات الهيئة الدولية المانحة لشهادة الاعتماد والمثلة بالتدقيق الخارجي وفق المعايير المحددة لذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 276-277.

وخلاصة القول في الاعتماد الأكاديمي بالمؤسسات الجامعية هو :

- يعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تحديداً لها
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية .
- الاعتماد ليس حجراً على الحرية الأكاديمية أو تعرضاً لقيمتها .
- الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على منظومة معايير أساسية تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة وليس طمساً للهوية الخاصة بها.
- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بالقدر نفسه بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية<sup>2</sup>.

#### الخاتمة:

من خلال هذا العرض نستخلص حقيقة مفادها أن تبني المؤسسة الجامعية لضمان الجودة يعتبر عنصراً مهماً لتحقيق هدفها والمحافظة على النجاح والرقى بالمستوى العلمي للجامعة وذلك لتحقيق رضا المجتمع وسوق العمل لتسويق مخرجاتها، وهذا الهدف يحصل باتباع معايير دولية لمؤسسة معروفة في مجال الاعتماد الأكاديمي لتسهيل الوصول وتقصير الطريقة للوصول السليم لمؤسسات التعليم العالي لما يضمن لها البقاء والاستمرار واكتساب ميزة تنافسية تحافظ بها على أهدافها ومكتسباتها

#### النتائج:

- 1- بحث أرباب الأعمال عن خريجي المؤسسات التعليمية والتقنية الأقل شهادة وذلك لكونهم أقل تكلفة من أصحاب الشهادات العليا، إلا ما يحتاجونهم في التسيير والمناجمت للإدارة العليا.
- 2- حرص مؤسسات التعليم العالي على الجودة يعني مستقبلها واستمرارها في مجال التعليم العالي خاصة في الدولة التي حررت القطاع من السيطرة الإدارية ورفعت التمويل عنها.
- 3- نقص وتأخر مؤسسات التعليم العالي لتطبيق ضمان الجودة مما سبب خللاً في مخرجاتها فأفقدتها ثقة عملائها ومنتظري خدماتها في المجتمع.

- 4- الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية لا بد من تضافر الجهود معها بنية صادقة للسير قدماً وتحقيق الجودة.

#### التوصيات:

---

<sup>1</sup> نبيل هاشم الأعرجي، عامر أحمد غازي منى، أهمية ضبط برامج الاعتماد الأكاديمي وفق متطلبات الأيزو (2008/9001) في جامعة بابل، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، 04-05 أبريل 2012.

1. تفعيل مشاركة مؤسسات سوق العمل في رسم سياسات وخطط التعليم عن طريق نشاط المجالس واللجان الاستشارية للمناهج والبرامج التدريبية.
2. العمل على تطوير طرق التدريس والمناهج بصفة دورية وتمكين الطلاب من التدريبات العملية في المؤسسات الصحية والتركيز على إكسابهم المهارات.
3. دراسة الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات والمهارات وتوفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية.
4. العمل على تنمية وتطوير وتوسيع أنشطة مؤسسات سوق العمل والتنسيق مع المؤسسات في تحديد التخصصات المناسبة لمتطلبات العمل.
5. إنشاء مؤسسات الاعتماد الأكاديمي على غرار المؤسسات الاعتماد الدولية لتكريس مفهوم وعمل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي.

#### المراجع:

1. أحلام العيثاوي، عمار السامرائي، واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة دراسة حالة – الجامعة الخليجية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، متخصص في مجال جودة التعليم العالي، يعقد دورياً في إحدى جامعات الوطن العربي، وينبثق بكافة هيئاته عن اتحاد الجامعات العربية، ويتخذ من جامعة الزرقاء مقراً دائماً لأمانته العامة، يومي 11/10 - 05 / 2011.
2. أحمد الخطيب، رداح الخطيب، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 01، 2010، ص 37.
3. بوهنة علي سالمي عبد الجبار، مداخله بعنوان: "إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في ظل إدارة الجودة الشاملة ISO و الحصول على شهادة الايزو"، ملتقى دولي حول "إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات"، جامعة منتوري – قسنطينة-، ص 16.
4. جعفر عبد الله موسى إدريس، أحمد عثمان إبراهيم أحمد، عبد الرحمن بن عبد الله الأخر، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة، مجلة أماراباك -مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد السابع، 2012، ص.

5. خالد أجمد الصرايرة، ليلي العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2008، ص 30.
6. خالد الزفري، الجامعات الخاصة نحو تطبيق الاعتمادية الأوروبية ومعوقات الحصول عليها دراسة حالة (الجامعة العربية الدولية – كلية الهندسة المدنية نموذج)، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المؤتمر السنوي الرابع، القاهرة، 02-03 سبتمبر 2012، ص 14.
7. سعيد بن علي العضاوي، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، العدد (9) – 2012، المجلد الخامس، ص 74.
8. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008م - 1429هـ، ص 26.
9. عباس على العامري، صباح حسن الزبيدي، العملية التدريسية الجامعية في الكليات الأهلية العراقية وتأثير الجودة فيها مستقبلا، البحث الخامس عشر في كتاب ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 104.
10. عباس على العامري، صباح حسن الزبيدي، العملية التدريسية الجامعية في الكليات الأهلية العراقية وتأثير الجودة فيها مستقبلا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز وزارة/العراق، البحث الخامس عشر في كتاب ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108-109.
11. عبد الراضي حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، القاهرة، ط 01، 2008، ص 01.
12. عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 1431 هـ، 2010م، ص 128.
13. عبدالوهاب محمد النجار، تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي كوسيلة لضمان جودة التعليم العالي: تطبيق على مؤسسات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 10 - 12 ماي 2011.

14. عماد أبو الرب وآخرون، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2010، ص 343.

15. عمر محمد عبد الله الخرابشة، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الجودة والاعتماد في الكليات التربوية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، 04-05 أفريل 2012.

16. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقي، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، العدد (14) – 2013، المجلد السادس، ص 161.

17. فواز التميمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو (9001)، عالم الكتب الجديد- جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط 01، 2008، ص 13.

18. محمد فارس، إيهاب الأغا، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أقسام القبول والتسجيل بجامعة القدس المفتوحة (قطاع غزة)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، العدد (9) – 2012، المجلد الخامس، ص 218.

19. محمد محمد عباس المغربي، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسا التعليم العام، المنتدى الثاني نحو تطوير أداء المعلم، أفريل 2009، كلية التربية الأساسية،

<http://www.paaet.edu.kw/old/teacher/PDF>

20. نبيل هاشم الأعرجي، عامر أحمد غازي منى، أهمية ضبط برامج الاعتماد الأكاديمي وفق متطلبات الأيزو (2008/9001) في جامعة بابل، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، 04-05 أفريل 2012.

21. هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، إدارة التعليم العالي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009، ص 62.

22. هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثاني، العدد 04، 2009، ص 155.



23. يوسف حليم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط 01، ص 112.